

وضبطون العرف فلو قطع اعراضا  
تعد دا ولا هو وعاد في الحال لم يعد  
من ثدي الى ثدي فلا ولو حلب منها  
دفعه واوجن خمسا او عكسه فوضعة  
وفي قول خمس ولو شك هل خمس ام  
اقل او هل رضع في حولين ام بعد فلا  
تخير وفي الثاني قول او وجهه في  
الموضعة امة والذي منه اللبن اساء  
وتسري الحرمة الى اولاده ولو كان  
لرجل خمس مستولدات او اربع شوة  
وام ولد فوضع طفل من كل رضعة

صار ابنه في الاصح فصح من لان هت  
منه <sup>٣٣٣</sup> ~~منه~~ ولو كان بدل المستول  
بنات او اخوات فلا حرمة في الاصح  
وانما الموضع من نسب ورضاع  
اجداد الرضيع وانما جذاته واولادها  
من نسب ورضاع اخوته واخواته  
واخوتها واخواتها احواله ونحوه  
واي ذى اللبن جذه واخوته وكذا  
الباقى فاللبن لمن نسب اليه ولد  
نزل به بنكاح او وطشبه لان بنا  
ولو فقاء بلعان انتهى اللبن ولو طيئت

مكروحة بشبهة او وطى اثنان امرأة بشبهة  
فولدت فاللبن لمن لحقه المهر او من  
او غيرهما ولا ينقطع نسبه اللبن عن فوج  
مات او طلق وان طالت المدة او قطع  
وعاد فان تكوّن آخر ولد له ولدته منه  
فاللبن بعد الولادة له وقبلها الاول  
ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني  
وكذا ان لم يدخل وفي قول الثاني وفي  
قولهما فصل تحت صغيره فارضعتها  
امه او اخته او زوجة اخرى انفسخ  
نكاحه وللصغير نصف مهرها وله

على المراجعة نصف مهر مثل في قول  
كله ولو لم يثبت من نائمة فلا عزم ولا مهر  
للمراجعة ولو كان تحتها كبير وصغير  
فأرضعت أم الكبير الصغيرة انقضت  
الصغيرة وكذا الكبير في الأظهر وله  
نكاح من شاء منهما وحكم مهر الصغير  
وتعزيمه المراجعة ما سبق وكذا الكبير  
ان لم تكن موطوءة فان كانت فله على المراجعة  
مهر مثل في الأظهر ولو أرضعت بنت  
الكبير الصغيرة حرمت الكبير أبدا  
وكذا الصغيرة ان كانت الكبير موطوءة

وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ فَطَلَّقَهَا فَأَرْضَعَهَا  
أَسْرَافَةً صَارَتْ أُمَّ امْرَأَةٍ وَكَانَتْ تَحْتَهُ  
صَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ حُرِّمَتْ عَلَى الْوَلَدِ  
وَالصَّغِيرِ ابْدَاءً وَلَوْ رَجَعَ أُمٌّ وَلِلَّاهِ عِدَّةُ  
الصَّغِيرِ فَأَرْضَعَتْهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ  
وَعَلَى السَّيِّدِ وَلَوْ أَرْضَعَتْهُ مَوْطُوَّةُ الْأُمِّ  
صَغِيرَةٌ تَحْتَهُ بِلَبَنِهِ أَوْ لَبَنِ غَيْرِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ  
وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْهُمَا  
انْفُسَخَتْ أَوْ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ ابْدَاءً وَكَفَلَا  
الصَّغِيرَةَ إِنْ كَانَ الْأَرْضَاعُ بِلَبَنِهِ وَالْأُمُّ  
وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَثَلَاثُ صَغَائِرٍ فَأَرْضَعَتْهُ

حرمت ابدا وكذا الضفائر ان ارضعن  
بلبنة او لبن من وحي موطون والافان  
التي جنتهن معا بايخارهن الخامسة  
انفسخن ولا يجوز من موطون او مرتبا لم  
يعز من و ينفسخ الاولى والثالثة وينفسخ  
الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفسخ  
ويجوز القولان فيمن تحته صغير كان  
ارضعتها الجنبية مرتبا انفسخان ام  
الثانية فصل قال هند بنتي واخوتي  
برضاع او قالت هذه اخي حرم تناولها  
ولو قال زوجان بنتا رضاع محرم فزقي

بينهما وسقط المسمى ووجب مهر مثل  
ان حلى من ادعى رضاعا فانكره المانع  
وطأ المسمى ان وطئ بالانقضاء وان  
ادعته فانكره صدق بيمينه ان زوجت  
برضاها والا فلا صح تصديقها وطأ  
مهر مثل ان وطئ والا فلا شئ ويخلف  
منكر رضاع على نفى عنه ومدعية على  
وعيث بشهادة رجلين او رجل وامرأتين  
وباربع نسوة والاقرار بشروطه وجلان  
وتقبل شهادة المضممة ان لم تطلب لجره  
ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرته فقالت

ارضعته في الاصع والاصع انه لا يكتفي بيدها  
رضاعا محض بل يجب ذكره في عدد  
ووصول اللبن خوفاً ويعرف ذلك  
بمشاهدة حلقه واجار وازداد اقراب  
كالقيام ثدي ومضه وحركة حلقه شجع  
وازداد بعد علم انها لبن كتاب  
النقطة يوم مذاطعام ومفسر مذوق  
مذوق نصف المائة وثلاث وسبعون  
درهما وثلاث درهم قلت الاصع مائة  
واحد وسبعون وثلاث اصابع درهم  
والله اعلم ومسكين الزكاة معسر ومن



فوقه ان كان لو كلف مدين مرجع مسكينا  
فتوسد الانوس و لو احب علي  
قوت البلد قلست فان اخلف وجب  
الائق به ويعتبر اليسان وغيره طلوع القمر  
والله اعلم وعليه تليكم احبا وكذا احب  
وتحبر في الاصح ولو طلب احدهما بدل  
الحب لم يجبر المستمع فان اعتاضت جان  
في الاصح لا خيرا و دقيقا على المذهب  
ولو اكلت معه كالعادة سقطت نفقتها  
في الاصح قلست لان تكون غير رشيدة  
ولم ياذن وليها والله اعلم وبحب آدم

غالبية البلديات زيت وسمن وحمص وتمر  
 تختلف الأصول وتقدر قاصد جهاد  
 ويقاوت بين موسى وغيره ولحم يلقى  
 بيسان ولعسان كعادة البلديات وكانت  
 باكل الخبز وحده وجب لادوم وكسوة  
 تكفيها فيجب قميص وسراويل وخمار  
 ومكعب ويزيد في الشتاء حبة وجفها  
 فطن فان جوت عادة البلديات بكنان  
 او حديد وجب في الاصم وجب بقعد  
 عليه كزلية اوليدا وخصير وكذا فرش  
 للنوم في الاصم ومخدة ولحاف في الشتاء

وَالَّذِينَ يَكْنِصُونَ وُدَّهُمْ وَمَا تَقْصِلُ الرُّسُلُ  
وَمَرَّتْكَ وَتَخُونُ لِدِفْعِ صَدَائِكَ لَا تَكُلْ وَتَحْضَا  
وَمَا تَرَيْنَ بِهِ وَدَوَاءَ مَرِيضٍ وَلِحَرْطِ يَبِ  
وَحَاجِمٍ وَطَاطِطِ عَامِ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأَوْدِيَا  
وَالْأَصْحَى وَجَوْبُ أَجْرِ حِمَامٍ بِحَسَبِ الْعَادَةِ  
وَيُؤْمِنُ مَاءَ غَسَلِ جَمَاعٍ وَنَفَاسِ لَحِيضَةٍ  
أَحْتِلَامٍ فِي الْأَصْحَى وَلَهَا آلَاتُ أَكْلِ وَثَرَةٍ  
وَطَنُخِ كَقَدَرٍ وَفَصِصَةٍ وَكَوْزٍ وَجُرَّةٍ  
وَتُغْوِهَا وَمُسْكٍ يَلِيْقُ بِهَا وَلَا يَشْتَرُطُ  
كَوْنُهُ مُلْكُهُ وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَلِيْقَ بِهَا حِدْوَةٌ  
نَفْسُهَا أَخْدَامُهَا لِحَرَّةِ أَوَامَةٍ لَهُ أَوْسَاتُ جَرِّ

او بالانفاق على من صحبتها من حر او  
 امة لخدمته وسوا في هذا موطن ومعسر  
 وعبد فان اخدهما لخدمته او امة باجرة  
 فليس عليه غيرها او بامته انفق عليها  
 بالملك او بمن صحبتها الزمة نفقة وجنس  
 طعامها وجنس طعام الزوجة وهو قد  
 على معسر وكذا متوسط في الصحيح  
 وموسر مذون ثلث ولها كسوة يلبس  
 بها لها وكذا ادم على الصحيح لا المتظف  
 فان كثر وسخ وتاذر به بقل وجب ان  
 تزفة ومن تخدم نفسها في العادة ان

احتاج إلى خدمة لمرض أو فاقة يجب  
إخداها في الخدام لزينة في الخدم  
وجه ويجب في المسكن امتناع وإستعمال  
كطعام تملك وتصرف فيه فلو فرت  
بما يضرها منعها وما دام ثمنه مكسوة و  
ظرف طعام ومشط تملك وقتل امتاع  
ويعطى الكسوة أو لشتاء وصيف فان  
تلفت بلا تقصير لم يبدل ان قلنا تملك  
فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يكس مدة  
فدين فصل الجملتها بحجبه بالتكثير  
لا العقدان اختلاف فيه صدق فان

يعرض مائة فلا نفقة فيه لو ان عرضت  
في حيث من بلوغ الحبر فان كتب  
الحاكم الحاكم ببلد انعه فيجى او يوكل فان  
لم يفعل و مضى زمن وصوله فوضعهما  
القاضي والمعتبر في محنة و امر اهق  
عرض ولي وتسقط بنشوز ولو منع  
لمس بلا عذر و عياله زوج او عرض بغير  
معه الوط عذر والخروج من بيته بلا  
اذن نشوز لان شرف على انهدام  
وسفرها باذنه مع الحاجة لا سقط  
والحاجة تسقط في الاظهر ولو نشرت

فغابت فاعلمت لم يجب وطرد لها ان  
يكتب الحرام سابق ولو لم يجرى  
غيبة لزيان ونحوها لم تستطع ولا تظهر  
ان لا تنفق لصغيرة فانها يجب لكبير على  
صغير احرامها حج او عمره بلا اذن  
نفسه فان لم يملك تحليلها وان ملك  
فلا حتى يخرج فتسافر لحاجتها او ياذن  
ففي الاصح لها نفقة ما لم يخرج ويمنعها  
صوم نفل فان ايت فناشرة في الاظهر  
والاصح ان قضا الاستصديق كنفل فيمنعها  
وانه لا يمنع من تعجيل مكتوبة اقل وقت

وَمِنْ كَذَابَةٍ وَجِبْ لِرَجُلٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
الْأَمْوَالُ مَغْلُوبَةً فَلَوْ طَلَبَتْ <sup>رَدِي</sup> لَمْ تَنْفَقْ  
فَبَاتَتْ حَايِلًا أَسْتَرْجِعُ مَا دَفَعْتُ بِعَدَّتِهَا  
وَالْحَايِلُ الْبَائِسُ يَخْلَعُ أَوْ ثَلَاثَ لَأَنْفَقَ  
وَلَا كَسُوفَ وَتَحْتِانَ لِحَامِلٍ لِكُلِّ فِي قَوْلِ  
الْعَمَلِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجِبُ لِحَامِلٍ مِنْ شَيْءٍ  
أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ قَلْبٌ وَلَا نَفَقَةٍ لِمَعْسَدَةٍ  
وَقَاةٍ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَنَفَقَةُ  
الْعَدَةِ مَقْدُونٌ كُنْ مِنَ النِّكَاحِ وَقِيلَ يَجِبُ  
الْكَفَايَةُ وَلَا يَجِبُ كِفَّةٌ قَبْلَ ظُهُورِ حُلٍّ  
فَإِذَا طَهَرَ وَجِبَ بَوْمَانِيَّةٌ وَقِيلَ حِينَ تَضَعُ



ولا تسقط الزمان على المذهب فصل  
اعسر بغيره صبرت صابر بتدبيرنا  
عليه والافلها الفسخ على الاصل والاصح  
ان لا يفسخ يمنع موسى حضر او غاب ولو  
حضر كغائب ناله فان كان بمسافة  
الفسخ لها الفسخ والافلا ويوم الاجابة  
ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول  
وقد رتبته على الكسب كالمال وانما يفسخ  
يعجزه عن نفقة معسر والاعسار بالكسب  
كهو بالنفقة وكذا لادم والمسكن في  
الاصح قلت الاصح المنع في لادم والله

أجله ولا عسان بالمهر أو الطهر  
تفسخ قبل ولا بعده ولا تفسخ حتى يثبت  
عقد النكاح أو يفسخه أو ياذن  
لها فيه ثم في قول يفسخ الطهر  
أمهاله ثلاثة أيام ولها التفسخ صبيحة  
الرابع إلا أن يسلم نفقته ولو عصى بها  
بلا نفقة وانفق الثالث وعين الرابع  
بنت وقيل يستأنف ولها الخروج  
من المهلة لتصل النفقة وعليها  
الرجوع ليلًا ولو ميت باعسان  
أو نكته عاملة باعسان فلها التفسخ

وَلَوْ رَضِيتُ بِأَعْيَانٍ بِالْمُهْرِ وَالْأَصْحِ  
لَوْ لَمْ يَكُنْ وَمَجْنُونَةٌ بِالْعَيْنِ وَالْمُهْرِ  
وَنَفَقَةٍ وَلَوْ أَعْسَرَ نَفَقًا أَمَّا الْبُطْحَاءُ  
فَالْأَصْحِ وَالْفَسَحِ فَإِنْ رَضِيتُ فَلَا فُسْحَ لِلتَّيْدِ  
فِي الْأَصْحِ قَوْلُهُ أَنْ يُلْجِئَهَا إِلَيْهِ بَانَ لَا يَنْفَقُ  
عَلَيْهَا وَيَقُولُ أَفْسَحِي أَوْ جُوعِي فَضْلُ  
يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالْوَلَدِ  
وَأَنْ سَقَطَ وَإِنْ ائْتَصَلَ دِينُهُمَا بِشَرْطِ  
يَسَارِ الْمُتَّفَقِ بِفَضْلِ عَنْ قُوَّةِ وَقُوَّةِ  
عِيَالِهِ فِي يَوْمِهِ وَيُسَبَّحُ قِيَمًا مَا يَسْبَحُ  
فِي الدِّينِ وَيَلْزَمُ كَسْوُهَا كَسْبُهَا فِي الْأَصْحِ

وَلَا يَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ وَلَا مَكْتَسِبُهَا يَجِبُ  
اِفْقَارُهُ غَيْرُ مَكْتَسِبٍ أَنْ كَانَ <sup>مُفْقَرًا</sup> أَصْغَرًا  
أَوْ بَشَرًا قَالُوا قَوْلُ أَحْسَنَ مَا يَجِبُ  
وَالثَّالِثُ لِأَصْلِ الْأَقْرَعِ قُلْتُ الثَّلَاثُ  
أَخْبَرَهُ اللَّهُ أَعْلَمُ وَهُوَ الْكِفَايَةُ وَتَسْقُطُ  
بِفَوَاتِهَا وَلَا تُصِيرُ دِينَ الْأَقْرَعِ قَاضٍ  
أَوْ أَذَنَهُ فِي اقْتِرَاضِ لَغِيْبَةٍ أَوْ مَنَعٍ عَلَيْهَا  
ارْضَاعٍ وَلِذَا هَذَا لِأَنَّ مَعْدَانَ لَمْ يَجِدْ  
الْأَبَى أَوْ اجْتِنِبَهُ وَجِبَ ارْضَاعُهُ وَإِنْ  
وَجَدْتَ أَلَمْ يَجِبْ لِلْأُمِّ فَإِنْ رَغِبَتْ وَهِيَ  
مَنْكُوحَةٌ أَبَيْهِ فَلَهُ مَنَعُهَا فِي الْأَصْغَرِ قُلْتُ

الاصح لهما من غيرها وصححها لاكثر من  
والله اعلم ان اتفاقا وخلقيت لغيره مثل  
اجيبتا و فوقها فلا وكذا ان يبعث  
اجنية او نصبت باقل في الاظهر  
استوى فيهما اتفاقا والاف الاصح اقرب  
فان اقل في ثل الارث في الاصح والثاني  
بالارث ثم القرب والوارثان يستويان  
ام يوزع بحسبه ونحوها ومن له لبوان  
فعلى الاب وقيل عليها البالغ او جذا  
وجذات ان ادى بعضهم ببعض الاقرب  
والافا القرب وقيل الارث وقيل لولا

المال ومن له أصل و فرع فهو الشيخ علي  
الفرع وان بعدا و محتاجون يقدم  
زوجته ثم الأقرب وقيل الوارث  
وقيل الولد فصل الحضنة حفظون  
يستقل وتر بيته والانات اليق بها  
واولاهن ام ثم امهات مدلين باناث  
تقدم اقربهن والجديد تقدم بعدهن  
ام اب ثم امهات المدليات باناث ثم  
ام اباب كذلك ثم ام اب جد كذلك  
والمقدم الاخوات والمخالات عليهن  
ويقدم اخت علي خالة وخالة بنتاخ

واخت من بيت اخ واخت على عمه واخت  
من ابوين على اخت من اخوها والاخي  
تقدير اخت من اب على اخت من ام و  
وعملاب عليها الام وسقوط كل جرة الارث  
دون النجى غير محرم كبرت خالة وثبت  
لكل ذكر محرم وادب على ترتيب الارث  
وكذا غير محرم كابن عم على الصحيح وان سلم  
اليه مشبهة بل الى ثقة يعينها فان فقد  
الارث والمهرقية او الارث فلا في الاخ  
فان اجتمع ذكر وفانث فالام ثم انما  
ثم الارب وقيل يقدر عليه الخالة والاخت

من الام ويقدم الاصل على العاقبة  
فان قدما الاصح الاقرب <sup>٣٥٥</sup> والاولا  
والاخير والاحضانة لرقيق ومجنون  
وفاسق وكافر على مسلم وتاليف غيري  
الطفل الاعمى وابن عمه وابن اخته في  
الاصح وان كان رضيعا اشترط ان يرضعه  
على الصحيح فان كملت ناقصة او طلقت  
منكرحة حضنت وان غابت الام او امتنع  
فالمجد على الصحيح هذا كله في غير ميراثين  
لكن افرق ابواه كان عند من اختار بينهما  
فان كان في احدهما جنون او كفر او رق



او فسيح فالحق الآخر ويختار  
ام وجد في هذا اخ او عم او ابيح لغيره  
خالة في الاصح وان اختار احدهما ثم  
لا يترك جولا اليه فان اختار الاب ذكر  
لرعيته لكان ثامته ويمنع انثى ولا يمنعهما  
ودخل على مائة ايرة والزبان مرة في ايام  
فان مرضا فالام اولى بمرضاها فان مرض  
في بيته والافق بينهما وان اختارها ذكر  
فمنها ليل او عند الاب نهارا يؤدبه  
ويسله لكتب وحرفة او انثى فعندها  
ليل او نهارا وينوزها الاب على العادة

وإن اختار ما اقرع فإن لم يقرع إلا  
الملك قيل يقرع فلما أراد ان يقرع  
خاتمه من الولد المميز وغيره مع المقيم  
يمودا وسفر نعله فالاب والابن  
طريقة والبلد المقصود قيل ان مسافة  
قصر وحمارم العصة في هذا كالأب  
وكذا ابن عم لذكر ولا يعطى انش فان  
راقت بنته سلم اليها فضل على كفاية  
رقبة نفقة وكسوة وإن كان زنا  
زمدرا أو مستولدا من غالب قوت  
زقوا البلد وادهم فكسوتهم ولا يكتف

ستر المهر وحين ان يناوله مما يتنعم به  
من طعام وادام وكسوة ويستطعمه  
الزمان ويبيع القاضى فيها ثمرة  
فقططال امر ببيعه او اعتاقه ويجوز  
امته على ارضاع ولد له وكذا غير ان  
فضل لثمه و فطمه قبل حولين ان لم  
يفرض وارضاعه بعدها ان لم يرضع  
واللحق حق في الترضية فليس لاحدهما  
فطمه قبل حولين ولهما ان لم يرضع  
واحدهما بعد حولين ولهما الزيادة  
ولا يكلف رقيقة الاعمال طيقه وتلحق

بجارجته بشرط رضاها وموافق  
كل يوم لم يبيع حبله على علف <sup>٣٥٤</sup> وسقيها  
فان لم يمتنع فحينئذ الماكول على بيع او علف  
او ذبح وفي غير ذلك على بيع او علف ولا حطب  
تأخر ولد وما لا روح له كهيئة ودان  
يجب علمها كتاب الجراح  
الفصل المزمع في ذلك عهد وخطا وشبهه  
ولا قصاص الا في العهد ومن قصص الفعل  
والشخص بما يقتل غالب الجارج او منقل  
فان فقد قصدا حدهما بان وقع عليه  
فماك او رمى شجرة فاصابه فخطا وان

فصدمه الا يقتل غالبا فشيبه عذوبته  
الضرب <sup>بشيء</sup> او عضاقله غير <sup>بشيء</sup> او يقتل  
فعدو وكذا بغيره ان تورم وتاخر حتى  
فان لا يظن انش ومات في الحال شيبه  
عذب وقيل عدو قيل لاشي وقيل عدو  
فيها الكين لم يجده عقب فلا شيء بها الجلب  
حبسه ومنه الطعام والشراب والطلب  
حتى مات فان يمضت مدة يموت مثله  
فيها غالبا جوعا او عطشا فعدو لا فان  
لو يكن به جوع وعطش سابق فشيبه  
عدو وان كان بعض جوع وعطش وعلم

الحال فمدحاً لا فلا في الاظهر <sup>٣٥٨</sup> ويجب  
 بالقصاص بالسبب فلو <sup>٣٥٨</sup> بالقصاص  
 فمثل ثم رجعا وقالوا قد نال منها القصاص  
 الا ان يعترف القاتل بعله بكذبها ولو  
 ضيف بمسوم صبيها او يمينها فمات  
 وجب القصاص او بالفاو لم يعلم  
 حال الطاعنة وفي قول قصاص  
 وفي قول لا شيء ولو ذبح بها في طعام  
 شخص الغالب اكله منه فاكله جاعلاً  
 فعلى الاقوال ولو ترك المجرم علاج  
 جرح مهلك فمات وجب القصاص

وَلَوْ الْقَاءُ فِي مَاءٍ لَا يَبْعُدُ مَعْرِفًا كَبَسْطٍ فَيَكُنْ  
فِيهِ مَضْجَعًا حَتَّى يَمُوتَ فَهَذَا لَوَيْسٌ يَمُوتُ  
لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِسَبَاحَةِ فَإِنْ لَمْ يَحْمِلْهَا  
أَوْ كَانَ يَكْتُمُهَا أَوْ مِنْهَا فَمَدَّ وَلَمْ يَمُتْ  
مِنْهَا عَارِضٌ كَرِيحٌ وَمَوْجٌ فَيُسَبِّحُ عَمْدًا  
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ كَلَامٍ فَلَا دِيَّةَ فِي الْأَطْهَرِ  
أَوْ فِي تَارٍ يَكُنُ الْخَلَاصُ يَكُنْ فِي الدِّيَّةِ  
الْقَوْلَانِ وَالْقَصَاصُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَ  
التَّارِ وَجْهٌ وَلَوْ أَسْكَنَهُ فَقَتَلَهُ آخَرُ  
أَوْ أَحْفَنَ بَيْنَ أَفْرَادٍ فِيهَا آخَرُ أَوْ الْقَاءُ  
مِنْ شَاهِقٍ فَمِنْ لَقَاءِ آخَرٍ فَقَدْ قَالَ الْقَصَاصُ

على المقاتل والمروى والقادح ولو  
المقام في طاء مصرق فالنقطة حوت حوت  
القصاص في الاظهر او غير مصرق فلا  
ولو اكرهه على قتل نعليه القصاص  
وكذا على المكن في الاظهر فان وجبت  
الدية وتعت فان كافاه احدهما فقط  
فالقصاص لو اكره بالتع سراحا فملا  
التالع ان قلنا عدا الصبي عدا وهو  
الاظهر ولو اكره على رمي شاخص  
حلم المكن انه رجل وطمه المكن صيدا  
فالاصح وجوب القصاص على المكن



او علی محمد فاصاب رجلا ولا بصا  
على احد من صفوة شجرة من لوق وابت  
فشيء عميد وقيل عمدا وعلی قتل نفسه فلا  
قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني ولا  
تقتل فقتله فالمدعي لا قصاص ولا يظهر  
لا دية ولو قال اقتل زيد او عمرو فليس  
بأكراه فصل وجد من شجرة من ممّا  
فعلان مرقعان مدفقان كخز وقذ  
او لا كقطع عضوين تقا تلان وان  
انهاء رجل الى حركة تدبوح بان لز  
يبقى ابصار وفتق وحركة اختيار ثم

جنى آخر فالاول قاتل ومقتل الثاني  
واضح جنى الثاني قبل الاصل <sup>سورة</sup> فاني فان  
وقف كحق بعد جرح فالثاني قاتل وعلى  
الاول قصاص لمضروا بالبحسب  
المال والافقائلان وان قتل من نصا  
في الشرح وعيشه عيش مذبح وجب  
القصاص ~~سورة~~ قتل من اظن كفر  
بدار الحرب لا قصاص وكذا لادمية  
في الاظهر او بدار الاسلام وجبا وفي  
القصاص قول او من عهد مرثدا  
او ذميا او عبدا او ظنه قاتل ابيه فان

خلافه والمذهب وجوب القصاص ولو  
ضرب ~~محتاج~~ جاهل بمرضه ضرباً يقتل  
المريض وجب القصاص وقيل لا  
يشترط لو وجب القصاص في القتل  
اسلاماً وانما ان يهمل الحرف والمرتب  
ومن عليه قصاص كغيره والوجه <sup>ان</sup> المحصن  
قتله ذمى قتل ابي مسلم ~~فلا~~ في الاصح وفي  
القاتل بلوغ وعقل والمذهب وجوبه  
على السكران ولو قال كنت يوم القتل  
صبياً او مجنوناً صدق بيمينه ان امكن  
الصبي وعمه المجنون ولو قال انا

ضحى فلا قصاص ولا علفه ولا علفه  
 على حرفي وعجب على الحظ <sup>٣٤١</sup> والمزاد  
 ومكافاة فلا يقتل مسلم بذمي ولا يقتل  
 ذمي به وذمي واختلفت بينهما فلو  
 اسلم الفاتل لم يسقط القصاص ولو  
 جرح ذمي ذميا واسلم الجراح لثبات  
 المجرم فكل في الاصح وفي الصورتين  
 انما يقتض الامام بطلب الوارث والظاهر  
 قتل مرتد بذمي ومرتد لادمي مرتد  
 ولا يقتل حق من فيه رفق ولا يقتل قن  
 ومدير ومكاتب وام ولد بعضهم

بعض من قتل عبد عبد الله عتيق القاتل  
او عتيق بين الجرح والموت فكل واحد  
الاسلام ومن بعض من قتل مثله لاصح  
وقيل ان لم ير ذرية القاتل وجب ولا  
قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي ولا  
يقتل والد وان سفل ولا له يقتل والد  
ولو دأبنا بمجهول فقتل احد من اهل  
الحقه القائف بالآخر اقتص والا فلا  
ولو قتل احدا حقين الاب والآخر  
الام معا فلكل قصاص ويقدم بقرعة  
فان اقتص بها او مبادرا فلوارث

الْمُقْتَضُ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَضِ أَنْ يَنْوَرِثَ  
 قَاتِلَ الْمُقْتَضِ وَكَذَا إِنْ قَتَلَ <sup>٣٧٥</sup> ~~مَوْلَاهُ~~ <sup>مَوْلَاهُ</sup> ~~مَوْلَاهُ~~ <sup>مَوْلَاهُ</sup>  
 فَلَا تَعْلَى الشَّافِي فَقَطُّ وَتَقْتُلُ الْجَمْعَ  
 نَوَاحِيْفَ الْقَوْلِ عَلَى الْمَفْعُولِ عَنْ يَدِهِمْ عَلَى  
 حِطَّةٍ مِنْ الدِّينِ بِاعْتِنَائِهِمَا الرُّقُوسَ وَلَا  
 تَقْتُلُ شَرِيكَكَ مُحْطًى وَشِبْهَ عَهْدٍ وَتَقْتُلُ  
 شَرِيكَكَ الْأَبِيْعَ عِبْدَ شَارِكٍ خُرَافِي  
 عَبْدٌ وَذِي شَارِكٍ مُشْبِهُمَا فِي ذِي  
 وَكَذَا شَرِيكَكَ حَزْبٍ وَقَاطِعٍ قَصَاصًا  
 أَوْ جَدًّا وَشَرِيكَكَ النَّفْسَ وَدَافِعَ الصَّالِحِ  
 فِي الْأَظْهَرِ وَلَوْ جَرَّحَهُ جَرَحِينَ عَمَلًا

وخطبوا ملت بها اوجح حربيا  
او مرتدا او اسلم وتجرعه ثانيا فبات  
لم يقتل ولو داوع جرحه بسم مذنب  
فلا قصاص على جاريحه وان لم يقتل  
غالبنا فشيء عايد وان قتل غالبا وعلم  
حاله فشر يك جارج نفسه وقيل  
شريك محظي ولو ضرب بمسكيط  
فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل  
نفى القصاص عليهم اوجه اصحها  
بحبان تواطوا من قتل جماعة ثانيا  
قتل باولهم او معا فبالقرعة والباقيين

الرِّبَا تَقِلَّتْ فُلُوقُ قَتْلِهِ غَيْرَ الْاَوَّلِ عَصَى  
 وَرَفَعَ قَصَاصًا وَالْاَوَّلِ دِيْنًا عِلْمًا  
 فَضَلَّ جَرْحَ حَرِيْمًا اَوْ مُرْتَدًّا اَوْ عَبْدًا  
 نَفْسَهُ فَاَسْلَمَ وَوَعَقَّ ثُمَّ مَاتَ بِالْمَجْرُوحِ  
 فَلَا ضَمَانَ وَقِيلَ تَحِبُّ دِيْنًا لَوْ رَأَى مَا  
 فَاَسْلَمَ وَوَعَقَّ فَلَا قَصَاصَ وَالْمَذْهَبُ  
 وَجَنَبَ دِيْنًا نَسِمَ مَخْفِيَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ  
 وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرِيَّةِ  
 فَالْنَفْسُ هَدْدٌ وَتَحِبُّ قَصَاصَ الْجَرْحِ  
 فَمَا لَاطْهَرَ يَسْتَوْفِيهِ عَرِيَّةَ الْمُسْلِمِ وَقِيلَ  
 الْاِمَامُ فَاِنْ اَقْتَضَى الْجَرْحُ مَالًا وَجَبَ اَقْلُ

ك



الاسم من الميراث ودية وقيل ارش وقيل  
حد وقيل ثلث ثلثان لم يأت بالشواهد فلا  
نصاص وقيل نصرت الردة وجب  
الدية وفي قول نصفها ولو جرح مسلم  
ذميا فاسلم لوجع عبد فعتق وناس الشراة  
فلا نصاص وتجب دية مسلم على سيد  
العبد فان زادت على ذلك فالزيادة  
لورثته ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات  
بسرية فالتسديد الاقل من الدية الواجبة  
ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية  
وقيمه ولو قطع يده فعتق فخرجه لغيره

ومكانت سراريهم فلا نقصاص على الاصل الا ان  
 حرقا ويجب على الاخرين <sup>٣٧٣</sup> فطعن بشرط  
 لقصاص الطرفين والجرح ما شرط النفس  
 ولو وضموها سيقا على يده وتجاوز عليه  
 دافعة فابانوها قطعوا وشجاج الرأس  
 والوجه من حارضة وهي ماشق الجلد  
 قليلا ودامية <sup>الامية</sup> وباضعه يقطع اللحم  
 ومتلاحة تفوس فيه وسحقا يبلع الجارة  
 التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم  
 وهاشمة تهشمة ومنقلة تنقله ومأمرة  
 تبلع خريطة الدماغ ودامغة تجزئها

٣٧٣

وَجِبَّ الْقَصَاصُ فِي الْمَوْضِعَةِ فَقَطَّ وَقِيلَ  
وَفِيهَا جِبَّ سِوَى الْمَخَارِصَةِ وَالْوَاضِعِ  
فِي بَاقِي الْبَدَنِ أَوْ قَطَعَ بَعْضُ مَارٍ وَأُذُنٌ  
وَلَمْ يَكُنْ وَجِبَّ الْقَصَاصُ فِي الْأَمْعِ وَجِبَّ  
فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ حَتَّى يَخْلُفَ أَضْلَى فَيُخَذَّ  
وَسُكْبَانُ أَمَكُنْ بِلَا أَجَافٍ وَلَا أَفْلا  
عَلَى الصَّخِيمِ وَجِبَّ فِي عَيْنٍ وَقَطَعَ  
أُذُنٌ وَجَفْنٌ وَمَارٍ وَشَفَاةٌ وَلِسَانٌ  
وَذِكْرٌ وَانْشِينِ وَكَذَا الْيَانِ وَشَفَرَانِ  
فِي الْأَمْعِ وَالْقَصَاصُ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ فَلَمَّا  
قَطَعَ أَقْرَبَ مَفْصِلٍ إِلَى مَوْضِعِ الْكَسْرِ وَكَوْنُهُ

الباقي ولو اوضحته وهشم او جمع واوضحته  
 ليعرفوا انهم او اوضحه <sup>٣٢٥</sup> فنقل او جمع <sup>٣٢٦</sup> عشرة  
 ابعث ولو قطعه من الركوع فليس له  
 التقاط اصابعه فان فعله عند <sup>٣٢٧</sup> لا غزم  
 ولا اجمع ان له قطع الكف عند ولو كسر  
 عضده <sup>٣٢٨</sup> فانه قطع من الموفق وله حكمه  
 الباقي فلو طوى الكرع <sup>٣٢٩</sup> مكن في الاصح  
 ولو اوضحته فذهب ضوء اوضحته  
 فان ذهب الضوء والا اذهب باخف  
 ممكن كتقريب حديدة بمحاه من حرقته  
 ولو اطمته لطمته تذهب ضوء غالبها

٣٢٩

فذهب الحجة مثلها فان لم يذهب الحجب  
والسمع ~~فذهب~~ حجب القصاص منه  
بالسرابة وكذا البطش والذوق والشم  
في الاصح ولو قطع اصبعاً فتأكل غيره  
فلا قصاص في المتأكل باب  
كيفية القصاص ومستوفيه للاختلاف  
فيه لا يقطع يسان يمين ~~الشفة~~ سفلة  
بعليا وعكسه ولا غلة باخرى ولا زايد  
بزائد في محل آخر ولا يضر تغاير شكل  
وطول وقوة بطش في اصله وكذا  
زايد في الاصح واختير قدرا الموضحة

المر

طولا وعرضا ولا يصغر فقاو <sup>٢٢٧</sup> ~~ع~~ خط الحميم  
 وجلبه ولو اوضح كل راسه ~~في~~ الشاج  
 الاصغر اسفل عينا ولا يتة من الوجه  
 والقفايل فاخذ فيسط الباقي من ارض  
 الموضحة لوقوع على ~~الوجه~~ اركان  
 راس الناحج البر اخذ قد راس المشج  
 فقط والضمير الاختيار في ~~الوجه~~  
 الى الشافى ولو اوضح ناصية وناصية  
 اصغر ثم من باقى الرأس ولو زاد المقصر  
 في موضحة على حقه لزمه قصاص  
 الزيادة فان كان خطا او غنى على مال

وَجِبَتْ شَيْءٌ كَامِلٌ وَقِيلَ قِسْطٌ وَلَوْ أَنَّ  
جَمْعَ أَصْحَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلَهَا قِيلَ  
قِسْطُهُ وَلَا تَقْطَعُ صِحَّةُ شَلَاءٍ وَإِنْ  
الْجَائِزُ فَلَوْ فَعَلَ لَمْ يَقَعْ قَضَائِي عَلَيْهِ  
دِينُهَا فَلَوْ سَرَى فَعَلِهِ قَضَائِي النَّفْسِ  
وَقَطَعَ الشَّلَاءُ بِالصَّحِيحِ وَلَا أَنْ يَقُولَ  
أَهْلُ الْخَبَرِ لَا يَنْقُطِعُ الْقَضَاءُ وَيَقْنَعُ بِهَا  
مُسْتَوْفِيهَا وَيَقْطَعُ سَلِيمٌ بِأَعْسَمٍ وَأَعْرَجٌ  
وَلَا أَشْخَصٌ أَظْفَارُ وَسَوَادُهُمَا وَالصَّحِيحُ  
قَطَعَ ذَاهِبُهُ الْأَظْفَارُ بِسَلِيمَتِهَا دُونَ  
عَكْسِهِ وَالذَّكَرُ صِحَّةُ وَشَلَاءٌ كَالْيَدِ

والأشمل من قبض لا ينسبط أو عكسه ولا  
أشمل للانتشار وعدمه فيقطع فعل صحيح  
وعندي وأنف صحيح يا خشم وأذن صحيح  
يا صم لا عين صحيحة مجدفة عينية ولا  
لسان ناطق يا خرس ولا قلع السن  
قصاص لا في كسرهما ولو قلع سن صحيح  
لم يشغل فلا مكان في الحال فان كالت  
بنائها بان سقطت البواقي وعذر دونا  
وقال أهل البصر فسد المنبت وجب  
المقصاص ولا يستوفى له في صغره ولو  
قلع سن مشغور فنبتت لم يسقط القصاص



في الاصل لو نقصت يده اصبعاً قطع يده  
قطع وعينه من اصبع ولو قطع كامل  
ناقصة فان شاء المقطع اخذ يده اصبع  
الاربع وان شاء لقطها والاصبع ان حكمه  
منابتهن يجب ان لقط الا ان اخذ يده  
وانه يجب في الخالين حكمه من خمس الكف  
ولو قطع كفاً بلا اصابع ففصل الا  
ان يكون كفها مثلها ولو قطع فاقد  
الاصابع كاملها قطع كفها واخذ يده  
الاصابع ولو شئت استعفاء فقطع يده  
كاملاً فان شاء لقط الثلاث السليمة

وَأَخْذُ دِيَةِ أَصْبَعِينَ وَأَنْ شَاخِطَ يَدَهُ  
 وَتَمَّعَ بِهَا فَصَلَّى <sup>٢٠٤٨</sup> ثُمَّ قَالَ لَهُمْ مَوْتُهُ  
 تَصَدَّقَ الْقَوْلُ بِمِثْلِهِ فِي الْأَطْهَرِ وَالْأَوْطَى  
 طَرَفًا وَدَعِمَ نَقْصَهُ فَاَلْمَدَّ هَبْ تَصَدَّقْ  
 إِذَا تَكَرَّرَ أَصْلُ السَّلَامَةِ فِي مَحْضِ ظَاهِرِهَا  
 فَلَا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَجُلِيهِ قَامَتْ وَدَعِمَ سِرِّيَّةُ  
 وَالْقَوْلُ أَنْ لَا يُمْكِنَ أَنْ سَبَّابًا لَا أَحْمَ  
 تَصَدَّقَ الْقَوْلُ وَكَذَا لَوْ قَطَعَ يَدُهُ وَدَعِمَ  
 سَبَّابًا وَالْقَوْلُ سِرِّيَّةُ وَلَوْ أَوْضَعَهُ مَوْضِعَيْنِ  
 وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَدَعِمَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ الصَّدَقُ  
 أَنْ أَمَكْنَ وَالْأَحْلَفَ وَثَبَّتَ بِرِشَانِ قَبْلَ

وَأَمَّا الْقَتِيلُ فَصَلِّ الصَّحِيمَ لِكُلِّ قَارِبٍ وَيَنْظُرْ  
غَايَهُمْ وَاصْبِرْ صَبِيرًا وَتَجْتَنِبْهُمْ وَتَجْتَنِبْ  
الْقَاتِلَ وَلَا يَغْلِي يَكْفُلُ وَلَا يَنْفَعُوا عَلَى سُبُلِ  
وَالْأَفْقَرَةَ يَدْخُلُهَا الْعَاجِزُ وَيَسْتَيْبِ  
وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ وَلَوْ بَدَأَ خَدَمَ قَتْلَهُ  
فَالْأَظْهَرُ لِقِصَاصٍ وَاللَّيْلُ مِنْ قِسْطِ  
الدَّيْلِ مَنْ تَرَكَهُ وَفِي قَاتِلٍ مِنَ الْمُبَادِرِ  
وَأَنْ بَادِرٌ بَعْدَ عَقْبٍ غَيْرِ لَنْ يَنْفَعَهُ الْقِصَاصُ  
وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَيَحْكُمُ قَاضٍ بِهِ وَلَا  
يَسْتَوْفِي قِصَاصَ الْأَبَاذِنِ الْأَنَامِ فَإِنْ  
اسْتَقْلَ عَذْرَاوَانِ يَأْذَنُ لَاهِلٍ فِي نَفْسٍ لَا يَفِي

طرف في الأصح فان اذن في ضرب <sup>٣٤٥</sup> فيه  
فاصل غيرهما عذرا <sup>٣٤٥</sup> يعزله  
وان قال ان خطاك فامكن عزله ولم  
يعزله واجبه الجلاذ على الجاني <sup>٣٤٥</sup> على الصحيح  
ويقتض على القدر وفي الحرم والمخت  
والبرد والارض ويحبس الحامل في  
قصاص النفس او الطرف حتى تنضم  
اللبا ويستغنى غيرها او فطام الحولين  
والصحيح تصديقها في حملها بغير تخيلة  
ومن قتل محمدا او خنق وجوع ونحو  
اقتض به او بسحر فبسيف وكذا خسر

ولو لم يكن في الأصح وأنو جميع كغيره فلم  
يتم ذلك في قول الشافعي ومن عدل  
إلى سيف فله ولو قطع فسرى فلولي  
كجزء منه وله القطع ثم الحز وإن شاء  
انتظر التمام ولو مات جافاً أو كسر  
عضد الحز وفي قول كثر لو كان لم يمت  
لم يمت الجواريف في الأصح ولو اقتصر  
مقطوع ثم مات سرية فلولي حز فله  
عفو بنصف دينه ولو قطعت يده  
فانقص ثم مات فلولي الحز فإن عفى فلا  
شيء ولو مات جاني من قطع قضاص

فهدد وان ما ناسراية معاً او متفق  
 المجنى عليه فقد اقتضى وان ما خرفه  
 نصف الذية في الاصح ولو قال استحق  
 يمين اخرجهما فاخرج يساياً وقضاً  
 باحتما فهدد وان في جملتها  
 عن اليمين فطنت اجزاء ما فلكذبه  
 الاصح لا يقتضي في اليسار ويجب  
 دية ويبقى قصاص اليمين وكذا قال  
 دحش فطنتها اليمين وقال القاطع  
 طنتها اليمين فصل وجب العمد القود  
 والذية بدل عند سقوطه وفي قول

احدهما ميمها وعلى القولين القول عفو  
على الدية بغير رضى الجاني وعلى القولين  
لو اطلق العفو فالمذهب لادية ولو  
عفا من الدية لقوله العفو بعد عليهما  
ولو عفا على غير جنس الدية ثبت ان  
قتل الجاني والافلا ولا يخط العفو  
في الاصح وليس يجوز عفو عن  
مال ان اوجبنا احدهما والافان عفا  
على الدية ثبت وان اطلق فكما سبق  
وان عفا على ان لا مال فالمذهب انه  
لا يجب شي والمبذرة في الدية كغليس

قِيلَ كَصَبْقٍ وَلَوْ قَصَّ الْحَاجُّ عَنِ الْقَوْدِ  
 عَلَى مَا تَقَى بِهِرَ لَمَّا لَانَ أَوْ جَبَّ <sup>٣٤١</sup> حَدُّهَا  
 إِلَّا مَا لَمْ يَخِ الصَّحَّةُ وَلَوْ قَالَ رُشْدُ  
 قَطْمَنِي فَعَمَلُ فَعَدَدُ فَإِنْ سَرَّ بِمَا قَالَ  
 قَبْلِي فَعَدَدُ وَفِي قَوْلِهِ حَيْثُ دَبَّ  
 لَوْ قَطَعَ مَشَاعِرَ قَوْدِهِ وَارْتَبَهُ فَإِنْ  
 رَسَرَ فَلَا شَيْءَ إِنْ سَرَّ فَلَا قَصَّ مِمَّنْ  
 أَنَا أَرَشُ الْقُصُوفَ فَإِنْ جَرَى لَفْظُ  
 صَنِةٍ كَأَوْصِيَتْ لَهُ بِأَرَشٍ هَذَا الْجَنَازَةِ  
 وَصَنِةٍ لِقَاتِلٍ أَوْ لَفْظِ إِبْرَاهِيمَ وَاسْقَاطِ  
 زَعْفُورٍ مَسْقُوطٍ وَقِيلَ وَصَنِةٌ وَتَجِبُ



الزكاة عليه إلى تمام الدية وفي قول إن  
تعرض في غفوة لما يحدث فيها سقطت  
فلو سري إلى عضو آخر وأندل ضمن  
دية الشداية في الأصح ومن له قصاص  
نفس بسوادية طرف لو عفا عن النفس  
فلا قطع له أو عن الطرف فله حر الرمية  
في الأصح ولو قطعها عفا عن النفس  
مجاناً فان سري القطع بان بطلان  
العفو والأبصر ولو وكل ثم عفا  
فانقض الوكيل جاحلاً فلا قصاص عليه  
والأظهر وجوب دية فانها عليه

وَأَمَّا الْعَلِيَّةُ لَأَعْلَى بِمَا قُلْتُمْ وَأَصْحَابُهَا  
 يَتَأَمَّلُونَ الْعَاقِبَةَ وَأُولَئِكَ يَنْصَرِفُونَ عَنْهَا  
 فَلْيُكَلِّمْنَا عَلَيْهِ جَدَارٌ وَسَقَطَ فَانْفَارَ قَبْلَ  
 الْوُطَرِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْأَرْضِ وَفِي قُرْآنِهِ  
 مَهْرٌ مِثْلُ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ  
 فِي قِتْلِ الْحَقِّ الْمُسْلِمِ مِائَةً بِمِائَةٍ مِثْلُكَ فِي الْعَدُوِّ  
 ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَتِسْعُونَ جَدْعَةً وَارْبَعُونَ  
 خَلْفَةً أَيْ حَامِلًا وَمِخْصَبَةً فِي الْخَطَا عَشْرُونَ  
 بَنَتْ مَخَاضَ وَكَذَابَاتٍ لِبُؤْسٍ وَبُؤْسٍ  
 لِبُؤْسٍ وَحَقَّافٍ وَجَدَّاعٍ فَإِنْ قُتِلَ خَطَا  
 فِي حَرَمِ حِكْمَةٍ أَوْ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ذِي الْقَعْدَةِ

وذلك المحجة والمختر مودجيبا ومجوعا  
ذو حرم فمثلة والخطا وان تلتك فعلى  
العاقلة موجلة والعمد على الجاني معجلة  
وشبه العمدة مثلك على العاقلة موجلة  
ولا يقبل معك ومريض الارضاء  
حمل الخلفة بام الخيرة ولا اجمع اجزاؤها  
قبل خمس سنين ومن تمته وله ابل  
فيها وقبل من غالب بلدة والافعال  
بلدة او قبيلة بدوي والافعال ببلاد  
ولا يعدل الى نوع وقيمة الابرار ولو  
عدمت فالقدير الف دينار او ثمان عشر

الف درهم والمجديد قيمتها بتقدير بلد  
وان وجد بعض الخدوش <sup>في</sup> البناية  
والمواة والخنثى كنصف رجل نفسا  
او جرحا ويهودى ونصراني ثلث  
مسلم ومجوسى ثلثا عشر مسلم وكذا وثى  
له ائمان والازغب ان من لم يسلطه  
الاسلام ان يملك بدين لم يملك فدينه  
دينه والافلكموسى فصل في موضع  
الراس والوجه لخن مسلم خمسة ابرص  
وما شبة مع ابرصا عشرة ودينه خمسة  
وقيل حكومة علة خمسة عشر ومائة